



تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الرابع 2024

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولاً: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2024-2022 وتطورات المالية العامة خلال الربع الرابع من عام 2024:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2023 حوالي 9231.7 مليون دينار مقابل 9569 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2023، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2023 حوالي 11003.9 مليون دينار مقابل 11431.4 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2023، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1860.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1862.4 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2023 أو ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2022 حوالي 8914.1 مليون دينار مقابل 8912 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2022، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2022 حوالي 10466.6 مليون دينار مقابل 10653 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2022، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1552.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1741 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2022 أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2024-2022			
مليون دينار			
2024	2023	2022	البيان
10302.5	9569	8912	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
9578.8	8767	8064	الإيرادات المحلية
7249.1	6633	6089	إيرادات ضريبية
5	6	7.5	اقتطاعات تقاعدية
2324.7	2128	1967.5	الإيرادات الأخرى
723.7	802	848	المنح الخارجية
12371.1	11431.4	10653	إجمالي الإنفاق
10641.8	9839.5	9106.6	النفقات الجارية
1729.3	1591.9	1546.4	النفقات الرأسمالية
-2068.6	-1862.4	-1741	العجز بعد المنح
-2792.3	-2664.4	-2589	العجز قبل المنح

سجلت الموازنة العامة عجزاً مالياً في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الرابع من عام 2024 بعد المنح حوالي 679.4 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 470.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 1302.1 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2024 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1143.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

جدول رقم (2)			
الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2023 - 2021			
مليون دينار			
2023 **	2022	2021	البيان
9231.7	8914.1	8128.2	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
8520	8121.9	7324.9	الإيرادات المحلية
6272.2	6047.9	5626.9	إيرادات ضريبية
5.3	4.9	7.5	اقتطاعات تقاعدية
2242.4	2069.1	1690.4	الإيرادات الأخرى
711.7	792.2	803.3	المنح الخارجية
11004	10466.6	9858.8	إجمالي الإنفاق
9626.8	8954.3	8720.6	النفقات الجارية
1377.2	1512.3	1138.2	النفقات الرأسمالية
-1860.3	-1552.5	-1730.6	العجز بعد المنح
-2572.1	-2344.7	-2533.9	العجز قبل المنح

** تتضمن بيانات الرديات والمقاصة بقيمة 88 مليون دينار لعام 2023

جدول رقم (3)			
الإيرادات والنفقات الفعلية للربع الرابع للأعوام 2024 - 2022			
مليون دينار			
2024	2023	2022	البيان
2704.2	2609.8	2709.7	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
2081.4	1936.8	2042.7	الإيرادات المحلية
1469.7	1313.2	1387.5	إيرادات ضريبية
1.4	1.6	1.4	اقتطاعات تقاعدية
610.3	621.9	653.8	الإيرادات الأخرى
622.7	673.1	667.0	المنح الخارجية
3383.5	3056.9	2855.1	إجمالي الإنفاق
2935.8	2486.4	2340.9	النفقات الجارية
447.7	570.5	514.3	النفقات الرأسمالية
-679.4	-470.1	-145.5	العجز بعد المنح
-1302.1	-1143.2	-812.4	العجز قبل المنح

ثانيا: الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2022:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2022 ما قيمته 8121.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 8064 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ حوالي 57.9 مليون دينار أو ما نسبته 0.7%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 99 مليون دينار وانخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 41.1 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2022.

وتعود أسباب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية إلى ارتفاع بند الإيرادات المختلفة بنحو 186.2 مليون دينار، وتراجع إيرادات بيع السلع والخدمات عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 93.5 مليون دينار، فيما تعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات محصلة لانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 144.4 مليون دينار وارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 24.1 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2023:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2023 ما قيمته 8520 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2023 والبالغة حوالي 8767 مليون دينار، أي بانخفاض بلغ حوالي 247.1 مليون دينار أو ما نسبته 2.8%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 360.7 مليون دينار وارتفاع بند الإيرادات غير الضريبية بحوالي 113.7 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2023.

وتعود أسباب انخفاض الإيرادات الضريبية إلى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة لانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 284.3 مليون دينار وانخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 115.3 مليون دينار، فيما تعود أسباب ارتفاع الإيرادات غير الضريبية إلى ارتفاع بند إيرادات دخل الملكية بنحو 109.8 مليون دينار وتراجع إيرادات بيع السلع والخدمات عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 64.7 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الرابع من عام 2024:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الرابع من عام 2024 ما قيمته 2081.4 مليون دينار مقابل 1936.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، أي بارتفاع بلغ 144.7 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 156.5 مليون دينار وانخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي 11.8 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الرابع ما نسبته 21.7% من المقدّر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 9578.8 مليون دينار.

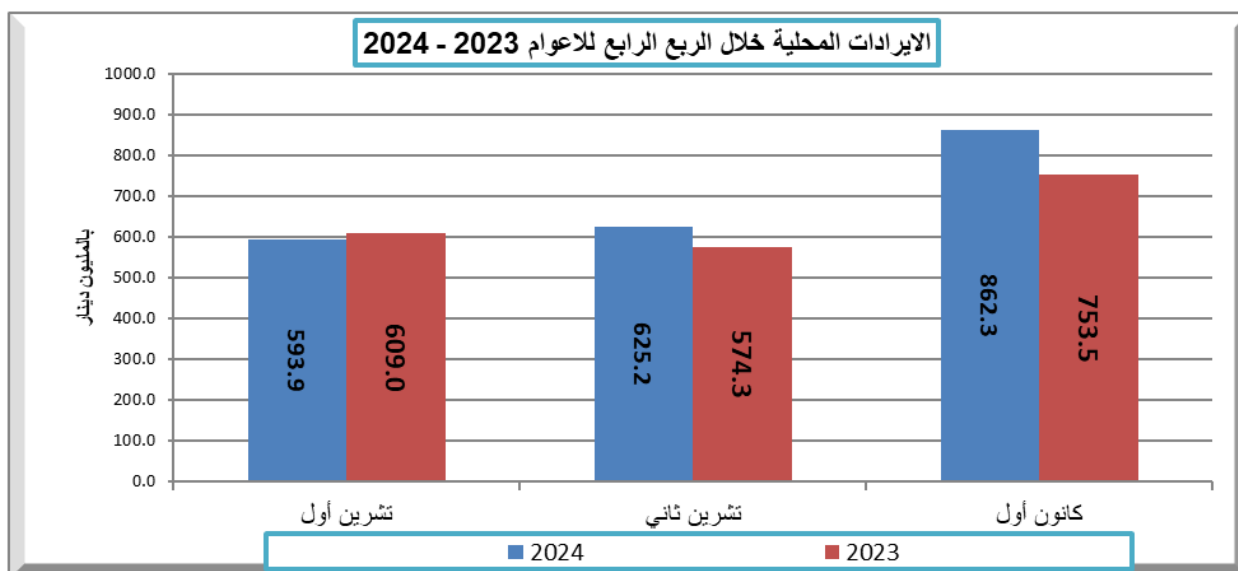
وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة من عام 2023 نتيجة لارتفاع الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 87.5 مليون دينار أو ما نسبته 8.6% وارتفاع حصيلة الضريبة العامة على "الدخل والأرباح" بما قيمته 61.6 مليون دينار أو ما نسبته 29.7% وارتفاع حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 3.87 مليون دينار أو ما نسبته 15.5% وارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 3.47 مليون دينار أو ما نسبته 5.7%.

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الرابع من هذا العام ما نسبته 20.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 7249.1 مليون دينار.

وعلى صعيد الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية فقد جاء بشكل رئيسي نتيجة لإنخفاض حصيلة الإيرادات المختلفة بحوالي 42.9 مليون دينار وارتفاع حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بحوالي 13.8 مليون دينار وارتفاع حصيلة دخل الملكية بحوالي 17.5 مليون دينار وانخفاض حصيلة العائدات التقاعدية بحوالي 0.2 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الرابع من هذا العام ما نسبته 26.3% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 2329.7 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الرابع من عام 2024 ما مقداره 622.7 مليون دينار مقابل 673.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023 أي بانخفاض بلغ حوالي 50.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الرابع من عام 2024 ما مقداره 2704.2 مليون دينار مقابل 2609.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023، أي بارتفاع مقداره 94.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.6%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 26.2% خلال الربع الرابع من هذا العام مقارنة مع مقدار الموازنة والبالغ 10302.5 مليون دينار.



ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2022:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2022 حوالي 10466.6 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2022 والبالغ حوالي 10653 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 186.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.7%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة انخفاض النفقات الجارية بحوالي 152.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 34.1 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2022.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2022 ما نسبته 98.3% من إجمالي الإنفاق المقدّر في موازنة عام 2022.

2. النفقات العامة في عام 2023:

بلغ إجمالي الانفاق خلال عام 2023 حوالي 11004 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2023 والبالغ حوالي 11431.4 مليون دينار أي بانخفاض بلغ حوالي 427.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.7%، و يعود سبب الانخفاض نتيجة الانخفاض في النفقات الجارية بحوالي 212.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 214.7 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2023.

حيث شكل الانفاق الفعلي لعام 2023 ما نسبته 96.3% من اجمالي الانفاق المقدّر في موازنة عام 2023.

3. النفقات العامة خلال الربع الرابع من عام 2024:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الرابع من عام 2024 حوالي 3383.5 مليون دينار مقابل 3056.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 326.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي 449.4 مليون دينار أو ما نسبته 18% وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 122.8 مليون دينار أو ما نسبته 21.5%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 447.7 مليون دينار خلال الربع الرابع من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 570.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الرابع من عام 2024 ما نسبته 25.9% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 1729.3 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: وزارة الشؤون البلدية، وزارة الاشغال العامة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة السياحة و الاثار /السياحة ، الخدمات الطبية الملكية، وزارة الداخلية /الأمن العام، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة التعليم والتعليم ، حيث شكلت هذه المشاريع نحو 70.6% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الرابع من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لأن دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً: الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 64.1 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2024 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الانفاق على مشاريع وزارة التربية والتعليم، وزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة الادارة المحلية، وزارة الصحة، وزارة المياه والري، ووزارة الزراعة حيث شكلت نحو 73.1% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً: عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية عام 2024 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 1889.1 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 34178.4 أو ما نسبته 90.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر كانون أول من عام 2024 مقابل 32289.3 مليون دينار في نهاية عام 2023 أو ما نسبته 89.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، علما بأن صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 1017.5 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنة بمبلغ 842.8 مليون دينار نهاية عام 2023.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 32272.3 مليون دينار أو ما نسبته 85.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية شهر كانون أول لعام 2024 مرتفعا بحوالي 1767.6 مليون دينار، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 8.7 مليار دينار.

1. الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية عام 2024 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 1127.1 مليون دينار ليصل إلى 19335.0 مليون دينار أو ما نسبته 51.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الرابع من عام 2024 مقابل ما مقداره 18207.9 مليون دينار أو ما نسبته 50.3% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2022 حوالي 16488.9 مليون دينار أو ما نسبته 47.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعود الأسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية عام 2024 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023، فقط أسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 1127.1 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 1436.5 مليون دينار وانخفاض أسعار صرف العملات بقيمة 309.4 مليون دينار.

رصيد Dec-2024	صافي التسديدات (-) والمسحوبات (+)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2023	إثر العمليات (السحب +) والتسديد (-)	أثر التغير في أسعار العملات	رصيد 2022	
2262.0	153.8	-138.4	2246.6	281.6	75.9	1889.1	يورو
565.4	52.5	-61.2	574.1	44.9	-38.7	567.9	ين ياباني (كل 100)
26.4	-1.3	-0.6	28.3	-1.3	-0.7	30.3	يوان صيني
1827.1	116.3	-53.5	1764.3	-89.3	14.6	1839.0	وحدة حقوق السحب
584.0	-0.7	-4.7	589.4	5.5	-1.2	585.1	دينار كويتي
53.6	-3.7	-6.3	63.6	-3.6	-1.4	68.6	ون كوري
14016.5	1119.6	-44.7	12941.6	1431.9	0.8	11508.9	باقي العملات
19335.0	1436.5	-309.4	18207.9	1669.7	49.3	16488.9	المجموع

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الأمريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) ارتفاعاً في نهاية عام 2024 بمبلغ 1095.3 مليون دينار ليبلغ 13788.4 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 12693.1 مليون دينار نهاية عام 2023 ومبلغ 11320 مليون دينار نهاية عام 2022، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة باليورو فقد ارتفعت بحوالي 15.4 مليون دينار لتصبح حوالي 2262 مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنة بحوالي 2246.6 مليون دينار في نهاية عام 2023 وفي عام 2022 بلغت حوالي 1889.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 153.8 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 138.4 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيمة بالين الياباني انخفاض بحوالي 8.7 مليون دينار لتصبح حوالي 565.4 مليون دينار حتى نهاية عام 2024 مقارنة بنهاية عام 2023 حيث بلغت حوالي 574.1 مليون دينار وفي عام 2022 بلغت حوالي 567.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية عام 2024 كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 52.5 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 61.2 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيمة بوحدة حقوق السحب الخاصة فقد ارتفعت بحوالي 62.8 مليون دينار لتصبح حوالي 1827.1 مليون دينار في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة مع نهاية عام 2023 حيث بلغت حوالي 1764.3 مليون دينار وفي عام 2022 بلغت حوالي 1839.0 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 116.3 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 53.5 مليون دينار، علما بأنه تم سحب الشريحة الأولى من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 135.1 مليون دينار خلال

شهر كانون ثاني 2024 والشريحة الثانية من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 90.7 مليون دينار خلال شهر تموز 2024 والشريحة الثالثة من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 91.1 مليون دينار خلال شهر كانون اول 2024 بالإضافة الى ما تم سحبه خلال السنوات السابقة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي:

- تم سحب الشريحة السادسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 22.7 مليون دينار خلال شهر تموز 2023.
- تم سحب الشريحة الخامسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 240.9 مليون دينار خلال شهر كانون الأول 2022.
- سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 129.6 مليون دينار خلال شهر تموز 2022.
- تم تحويل حصة المملكة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاص (SDRs) لسنة 2021 بقيمة 330.7 مليون دينار الى حساب الخزينة العام خلال شهر نيسان 2022.
- خلال الربع الأول 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 2020/3/26 وذلك بعد انتهاء المراجعة الرابعة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 145.7 مليون دينار.
- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.
- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه/اعادة اقراض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية عام 2024 بحوالي 49.3 مليون دينار في حين بلغت حوالي 43.9 مليون دينار نهاية عام 2023.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الرابع من عام 2024 بمبلغ 762 مليون دينار ليصل إلى حوالي 14843.4 مليون دينار أو ما نسبته 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لشهر كانون اول عام 2024، مقابل ما مقداره 14081.4 مليون دينار أو ما نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023 و 14178.7 مليون دينار نهاية عام 2022 أو ما نسبته 41.0% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 361.2 مليون دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي المكفول بعد

SSIF بحوالي 400.8 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وبشكل رئيسي من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بقيمة 1087.6 مليون دينار وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 124.5 مليون دينار في نهاية عام 2024.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 640.4 مليون دينار في نهاية عام 2024 ليصل الى حوالي 12937.3 مليون دينار مقابل ما مقداره 12296.9 مليون دينار في نهاية عام 2023 و 11951.8 مليون دينار نهاية عام 2022، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية عام 2024 محصلة لارتفاع اجمالي الودائع (موازنة مكفول) بمبلغ 121.6 مليون دينار وارتفاع اجمالي الدين الداخلي موازنة ومكفول بعد SSIF بمبلغ 762 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

بلغت الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية عام 2024 حوالي 75 مليون دينار، في حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة عام 2023 حوالي 3.5 مليون دينار، وفي حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية 2022 حوالي 125 مليون دينار، وحوالي 135 مليون دينار نهاية عام 2021، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حوالي 1678.8 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 2098.5 في نهاية الربع الرابع من عام 2024.

*يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.